العلاقات اليابانية الأمريكية

د . على صالح محمد عضيبة

شهدت السنوات الأولى التى أعقبت الحرب العالمية الثانية تحولات جذرية فى نظم وأساليب حياة كثير من الدول ، وبصفة خاصة اليابان . فقد خرجت اليابان من هذه الحرب مهزومة هزيمة ساحقة من دول الحلفاء الذين استطاعوا تجريدها من امبراطورية شاسعة ، كانت تمتد من جزر كوريل فى الشمال حتى بورما وجزر جلبرت فى الجنوب ، وفضلاً عن ضياع هذه الامبراطورية بمواردها الضخمة من المواد الأولية ، وبما توفره من أسواق ، خسرت اليابان بالفعل كل بحريتها التجارية وعانت جزرها الأصلية من خسارة مادية فادحة نتيجة الغارات التى كانت تشنها القاذفات الأمريكية .

أي أنه ترتب على انتصار الحلفاء فى الحرب العالمية الثانية عودة اليابان لتشغل نفس الأراضي التى كانت تشغلها قبل عام ١٨٦٨ أي وقت كانت تحت حكم " الميجي "، والتى أعقبها فى خلال فترة قصيرة استطاعت اليابان تكوين امبراطورية من أكبر امبراطوريات العصور الحديثة وأعظمها من ناحية الثروات الكامنة فيها ، وبالتالي كانت هذه الامبراطورية تضم مناطق غنية بالموارد الطبيعية ، بما فيها الحديد الخام والفحم فى منشوريا والصين ، والأرز وغيره من المنتجات الزراعية فى كوريا وفورموزا ، وذلك خلاف البترول والقصير والبوكسيت والمطاط وغير ذلك من المعادن والمنتجات الزراعية فى جنوب شرق آسيا .

ومع حلول عام ١٩٤٥ وهو العام الذى منيت فيه اليابان بهزيمة ساحقة من دول الحلفاء ، نتيجة دخولها الحرب العالمية الثانية مع دول المحور ، صاحب هذه الهزيمة ضياع تلك الامبراطورية وبدأ المستقبل لا يبشر بالخير بالنسبة لليابان على الإطلاق ، خاصة وأن اليابان كانت الدولة الوحيدة التي عانت من أهوال السلاح الذري ، الذي تعرضت له فى هيروشيما ونجازاكي .

وبإستسلام اليابان لقوات الحلفاء ، بدأت مرحلة جديدة فى تاريخها إذ أنه بذلك تكون قد خضعت للاستعمار لأول مرة ، ولذلك تقتصر دراستنا على إيضاح فترة

الاحتلال العسكري على اليابان ، ويرجع ذلك إلى كون تلك الفترة تعتبر مرحلة التحول فى تاريخ اليابان ، وفى إطار ذلك يمكن تقسيم تلك الفترة إلى ثلاث مراحل

أولاً : المرحلة الثورية التى تنقسم إلى مرحلتي العقوبات و الإصلاح .

ثانياً : مرحلة دعم الانتعاش الاقتصادي لليابان .

ثالثاً : مرحلة الاتجاه للتحالف مع اليابان .

وسوف نقوم بدراستها تحت عنوان (العلاقات اليابانية الأمريكية – مرحلة التحول من الاحتلال إلى التحالف ١٩٤٥-١٩٥١) ، وذلك من خلال منهج البحث التاريخي والاستعانة بعدد من المصادر والمراجع العربية والأجنبية ، وأهمها مجموعة الوثائق الأمريكية Foreign Relations Of The United States والدوريات التى تساعد على ربط الأحداث التاريخية .

أولاً : المرحلة الثورية(العقوبات والإصلاح) (١٩٤٥-١٩٤٧) :

فى يوم ١٤ من أغسطس عام ١٩٤٥ كان استسلام اليابان ، ومن هنا أصبح من المحتم على شعبها وقادتها أن يتقبلوا لأول مرة فى تاريخهم وضع الأمة المغلوبة وأن يبدأوا فى تنفيذ الشروط التى اقتضتها اتفاقيات يالتا وبوتسدام ، وكذلك فإن هذا يعني تقبل اليابان احتلال قوات أجنبية لأراضيها لأجل غير مسمي ، وأيضاً وضع السيادة اليابانية لأول مرة فى تاريخها تحت رقابة سلطة أجنبية .

وفى نفس اليوم أيضاً أعلن الإمبراطور الياباني قبول إعلان " بوتسدام " وقد عبر عن ذلك بقوله : " كان لابد من قبول إعلان بوتسدام والاستسلام للحلفاء ، وذلك لأنني عزمت وصممت على تمهيد الطريق امام استتباب وسلام الأجيال القادمة . وفى سبيل ذلك لابد من تحمل هذه الماساة والصبر على الآلام التى قد يعانيها الشعب الياباني من جراء ذلك ، ومن أجل ذلك كله يجب الابتعاد عن الانفعالات والاتجاه إلى تجميع الجهود للوصول إلى الهدف المنشود وهو بناء المستقبل للبلاد " .

ومنذ هذا اليوم بدأ الاحتلال العسكري لليابان ، ودخلت القوات الأمريكية البلاد ، وكان ذلك بمثابة صدمة لأفراد الشعب الياباني ، ورغم ذلك رضخوا للأمر الواقع واضطروا إلى تقبل قرار الاستسلام وخاصة أن هذا القرار كان يعني بالنسبة لهم انتهاء سنوات الحرب والدمار التى عاشوها وتعرضوا بسببها لمخاطر عديدة .

ولكن هذا لا ينفى تعرض هذا الإعلان الإمبراطوري لمعارضة شديدة من بعض قادمة الجيش الذين أمروا على ضرورة الكفاح واستمرار الحرب حتي أسوأ نهاية ، إلا أن القاعدة العريقة من الشعب الياباني كانت نفسيتها مهيأة لتقبل هذا الإعلان وخاصة بعد هزيمة اليابان المريرة أمام الحلفاء .

وفي يوم ٢ سبتمبر تم توقيع وثائق الاستسلام فى طوكيو وذلك على ظهر الباخرة " ميسوري " وفى أثرها كانت تعيين الجنرال " ماك آرثر " قائداً أعلي لقوات الحلفاء فى اليابان الذى بدأ فى تنفيذ سياسة جديدة في البلاد تهدف إلى تغيير الأوضاع القائمة تغييراً جذرياً .

ومن هنا انبثقت مشاعر الشعب الياباني المعادية لقوات الاحتلال ، ومن هذا السبيل جاء أيضاً التصميم على ضرورة العمل الشاق من أجل إعادة البناء .

ولكن أفراد الشعب الياباني استطاعوا معالجة الكثير من الأمور المعقدة والتى تثير اللبس فى فترة الاحتلال العسكري الأمريكي ، فقد نجحوا فى انتزاع الاعتراف بسيادتهم وبقدرة الحكومة اليابانية القائمة فى ذلك الوقت على إدارة البلاد ، وذلك من القيادة العليا لقوات الحلفاء المتمثلة فى شخص " ماك آرثر " وكان من أهم نتائج ذلك خلق مناخ من التعاون بين القوات العسكرية لأمريكية والحكومة اليابانية القائمة ، وبالتالي عدم فرض أي سياسة على أفراد الشعب الياباني بالقوة ، وإنما عن طريق الاتفاق والإقناع .

وسيطرت فى هذه الفترة على اليابان سياسة حكيمة قوامها العمل على التعاون الكامل ، وعدم إعاقة السياسة الأمريكية، لأن هذا من شأنه تقصير مدة الاحتلال .

وانتهي الأمر إلى قيام قوات الاحتلال بتشكيل مجلس يتكون من أربع قوي متحالفة ، ولكن هذا لا ينفي أن قواعد اللعبة جميعها كانت فى يد الولايات المتحدة

التى تمكنت من التحكم فى هذه القوت وتحريكها على أساس خدمة أغراضها ومصالحها .

وفى إطار ذلك لابد من الإشارة إلى حقيقة هامة وهى أن سياسات الاحتلال من الناحية النظرية ، كانت توضع عن طريق لجنة الشرق الأقصي التى تضم كافة الدول التى دخلت الحرب ضد اليابان ، ولكن من الناحية الواقعية التى تضم كافة الدول التى دخلت الحرب ضد اليابان ، ولكن من الناحية الواقعية تحديد هذه السياسات كان عن طريق حكومة الولايات المتحدة ، وهى أيضاً التى كانت تضع النقاط الأساسية لهذه السياسة حتى قبل ظهور لجنة الشرق الأقصي فى حيز الوجود ، وقد أكد ذلك رفض الولايات المتحدة طلب الاتحاد السوفيتي تقسيم اليابان سياسياً فيما بين قوات الاحتلال .

أما بالنسبة لبريطانيا والتى تعتبر من أهم حلفاء الولايات المتحدة فى أوربا الغربية فقد كانت تمثل فى اليابان عن طريق رمزية لا تمارس أي تأثير إيجابي أو نفوذ .

أي أن اليابان فى نهاية الأمر خلال فترة الاحتلال العسكري كانت تقع تحت المسؤولية الكاملة للولايات المتحدة ، وقد قامت السياسة الأمريكية على أساس تولي إدارة الشؤون اليابانية بطريق غير مباشر ، مستعينة فى ذلك بالمؤسسات التى عين ماك آرثر قائداً أعلي لها.

وإجمالاً لما سبق نستطيع التأكيد على أن الاحتلال العسكري لليابان كان احتلال أمريكي بصفة فعلية ، كان لأسلوب الحياة الأمريكية تأثيراً كبيراً على أنماط الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية فى اليابان فيما بعد ، كذلك نستطيع القول بأنه منذ تطبيق اليابان لشروط الاستسلام ، مهد ذلك لبدء عهد جديد فى البلاد يمكن أن يسمي بعهد " الثورة الأمريكية " .

وتضمنت المرحلة الأولى من الاحتلال والتى عرفت بالمرحلة الثورية والتى تقع فيما بين ١٩٤٥ ، ١٩٤٧ نوعين من التغييرات هما :

أ- مرحلة العقوبات :

يرجع الفضل لسلطات الاحتلال فى كثير من الاصلاحات التى اتضحت فى فترة تواجدها فى اليابان ، والتى امتدت فيما بعد عام ١٩٤٥ ، ولكن قبل الإشارة إلى هذه الاصلاحات لابد من التعرض لشئ هام ألا وهو العقوبات التى أنزلت باليابان عقب انتهاء الحرب مباشرة ، والمتمثلة فى أوامر ماك آرثر ، وكانت أهم العقوبات التى أنزلت باليابانمن خلال اعلان القاهرة فى ديسمبر عام ١٩٤٣ ، ويالتا في فبراير ١٩٤٥ هى تجريد اليابان من جميع ممتلكاتها السابقة ، إذ أصبحت مساحتها تقتض على أربع جزر رئيسية وبعض الجزر الصغيرة ، فاستردت جمهورية الصين الأراضي التى استولت اليابان عليها منها ، وهى منشوريا وتايوان والبسكادور ، كما أن الاتحاد السوفيتي استعاد جميع حقوقه السابقة ، واستولى على جزر سخالين ، وضم أيضاً جزر كوريل حسب اتفاقيات يالتا ، بالإضافة إلى نيله بعض الامتيازات فى شمال الصين ومنشوريا أما كوريا فقد استعادة استقلالها .

وأدى ذلك إلى انكماش اليابان وعودتها إلى حجمها الأول فى بداية عهد الميجي ، إلا أن الأمر يختلف عن ذلك العهد بسبب كثرة تعداد سكانها وزيادتهم إلى ثلاث أمثال عددهم فى ذلك الوقت . ومما زاد هذه المشكلة تعقيداً عودة الكثير من اليابانيين سواء المدنيين أو العسكريين من الخارج ، والذين بلغ عددهم ما يقرب من ستة ملايين .

ويأتي بعد ذلك محاكمة " مجرمي الحرب " التى اقامتها سلطات الاحتلال لمحاكمة القادة الذين تسببوا فى اندلاع الحرب ، وكانت اليابان إحدي الدول التى تعرضت لمثل هذا النوع من المحاكمات ، وكانت هذه هى الخطوة الثانية التى اتخذت فى سبيل معاقبة اليابان نتيجة دخولها الحرب العالمية الثانية ضد الحلفاء ، وعقدت هذه المحاكمة فى الفترة ما بين مايو ١٩٤٦ ونوفمبر ١٩٤٨ ، حيث حكم بالاعدام على سبعة أشخاص من بينهم بعض رؤساء الوزارة السابقين وحكم على ثماني عشر آخرين بالسجن ، بالإضافة إلى بعض المحاكمات التى تمت على مستوي متواضع وتعرضت لها بعض الفئات من أفراد الشعب الياباني ، ومن خلال

هذه المحاكمات أيضا قامت سلطات الاحتلال بإبعاد كثيرين من محترفي السياسة والعسكرية ، بعزلهم عن مراكزهم القيادية ومناصبهم الحكومية ، وذلك فى ضوء عمليات التطهير التى انبثقت نتيجة لهذه المحاكمات .

وركزت القيادة العليا لدول الحلفاء اهتمامها فى القضاء على الفئات ذات المصالح الخاصة ، ولما كان العسكريون يؤلفون فى المجتمع الياباني أقوي فئة من الفئات ذات المصالح الخاصة ، لذلك فإنها قامت بتصفيتهم تصفية تامة ، بحيث لم يظهر لهم أي أثر يذكر حتى عام ١٩٦٠، وشملت هذه التصفية أيضاً تسريح العسكريين من الجندية ، ومنع الضباط من ممارسة أي نشاط سياسي ، وألغيت وزارتي الحرب والبحرية ، وتم هدم صناعة الحرب اليابانية ، وبهذه الخطوات يكون قد تم القضاء على نفوذ العسكريين فى يابان ما بعد الحرب ، بما فى ذلك المنظمات العسكرية السرية التى خضعت للرقابة المحكمة ، ويمكن القول فى نهاية الأمر أنه بالرغم من أن هذه المحاكمات وكذلك عمليات التطهير كانا يهدفا إلى عقاب بعض القادة والمسؤولين والتى بدت فى بعض الأحيان غير عادلة ، إلا أن جزء منها مما لاشك فيه كان أيضاً عادلاً .

ولكن انجازات سلطات الاحتلال لم تقتصر على ما سبق ذكره على العقوبات وأنما أقامت فى نفس الوقت العديد من الاصلاحات التى أثرت فى تحويل مجري الحياة فى اليابان ، وسوف نتناولها بشئ من التفصيل فى النقاط التالية :-

ب- مرحلة الإصـلاح :

عند التعرض للاصلاحات التى قامت بها سلطات الاحتلال فى اليابان عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية مباشرة ، نجد أم ماك آرثر قد بدأ بالاصلاحات السياسية والاجتماعية ، كخطوة أولى على طريق تحقيق الرخاء والانتعاش الاقتصادي ، الذى تم تثبيت دعائمه فى المرحلة الثانية من فترة الاحتلال ، ومن هنا لابد من تقسيم الاصلاحات التى تمت خلال المرحلة الأولي من الاحتلال إلى نوعين من الاصلاحات :-

١- الإصلاح السياسي :

كان الجنرال ماك آرثر يمثل نموذجاً للتقاليد البريطانية العريقة ، كما كان يتمتع بقدرة على السيطرة بالنسبة للمواقف العصيبة ، وخير مثال على ذلك نجاحه فى الحد من الاضطرابات التى نشبت فى اليابان خلال الفترة (١٩٤٥-١٩٥١) . ولذلك كان من الطبيعي أن يكون لنمط هذه الشخصية القيادية التى يتمتع بها " ماك آرثر " أثر على الحياة السياسية فى اليابان ، مما ساعد على وضعها فى قالب الاتجاه المحافظ ، ونمي المشاعر الديمقراطية بها ، حتي أن عزل " ماك آرثر " فى عهد الرئيس " ترومان " من أهم الأمور التى وطدت فى اليابان أسس التعاليم الديمقراطية .

وفى إطار ذلك تكون أهم الانجازات التى قامت بها سلطات الاحتلال فى نطاق ما يعرف بالإصلاح السياسي هو وضع دستور جديد لليابان ، ومن هنا فإن تغيير الدستور كان علامة على بدء التغيير الجذري فى المجتمع ، ولم ينفرد " آرثر " بوضع أسس هذا الدستور بمفرده ، بل استعان برئيس الوزراء الياباني آنذاك " شيدهيرا " الذى طلب مشورة كثير من أصحاب المدارس الدستورية فى اليابان ، ولما بدت الاقتراحات التى تقدم بها " شيدهيرا " غير وافية بالغرض من تغيير الدستور من وجهة نظر " آرثر " ، قام الأخير بوضع الصفة النهائية للدستور الذى كان يرمي من خلاله لتحقيق هدفين أساسيين هما :

أولاً : التأكد من عدم عودة اليابان لتهديد أمن وسلام الولايات المتحدة أو دول العالم مرة أخري .

ثانياً : توطيد دعائم حكومة يابانية ديمقراطية على النمط الأمريكي ، يتم اختيارهم عن طريق أفراد الشعب الياباني .

أما أهم المبادئ التى قام عليها الدستور فكانت تتحدد فى ثلاث نقاط هامة :

أولاً : الإبقاء على النظام الإمبراطوري أن يكون الهدف هو مصلحة الشعب وقبل كل شئ .

ثانياً : نبذ حق اليابان فى اللجوء إلى الحرب كوسيلة لحل المنازعات الدولية .

ثالثا : إلغاء جميع أشكال الاقطاع بما فى ذلك الامتيازات والألقاب ، وبعد ذلك كانت الموافقة على المشروع فى الدايت بعد اجراء بعض التعديلات الطفيفة به ، وبذلك أعلن العمل بالدستور الياباني الجديد فى أكتوبر ١٩٤٦ . ومن خلال هذا الدستور لم تؤل السيادة للامبراطور وإنما أصبح الشعب الياباني هو صاحب هذه السيادة ونتيجة ذلك أصبح " الدايت " هو الجهاز الأعلي فى الدولة .

وضع الامبراطور الياباني :

وبالنسبة لوضع الامبراطور الياباني فقد انقسم الرأي بين صانعي السياسة الأمريكية والرأي العام الأمريكي ، بالإضافة إلى بعض دول الحلفاء بصدده ففريق من هؤلاء رأي أن الامبراطور بصفته أعلي شخص فى الدولة لابد أن يتحمل مسئولية اندلاع الحرب ، وبهذه الادانة تحق معاقبته . أما الفريق الأخير فقد كان مقتنعاً بأن الامبراطور لم يكن إلا مجرد رمز ولا يقع عليه مسئولية اندلاع الحرب ، خاصة وأنه كان من المعارضين لأحياء العسكرية اليابانية بهذه الدرجة التى وصلت إليها .

ولما كانت الغلبة للرأي الأخير ، فقد تم الابقاء على النظام الامبراطوري بشرط أن يكون الامبراطور مجرد رمز لوحدة البلاد ولا يعني أكثر من ذلك .

البرلمـــان " الـــدايت ":

وبات " الدايت " أي البرلمان محور العزلة السياسية بعد أن كان على هامتها ، ويتألف من مجلسين يتشكلان بالانتخاب : المجلس الأعلى ألا وهو مجلس الشيوخ ، والمجلس الأدني ألا وهو مجلس النواب .

ويتحمل البرلمان مسئولية تنفيذية فهو الذي يوافق على تعيين رئيس الحكومة وإذا اختلف المجلسان كانت الكلمة الأخيرة لمجلس النواب ، وإذا جري تصويت

بنزع الثقة أصبح على الحكومة أن تحل مجلس النواب ، وتدعو لانتخابات جديدة أو أن تستقيل .

وفي عام ١٩٤٧ تم إصدار قانون جديد للبرلمان أرفق بالدستور ، ويقضي هذا القانون بإجاد نظام دائم للجان البرلمانية يشبه النظام القائم فى الولايات المتحدة ، ويختلف عن النظام الياباني القديم ، فأصبح بمقتضاه لكل مجلس لجنة للشئون الخارجية ذات سكرتارية دائمة ، وتقوم عضويتها على الأقدمية وتوزيع الحصص بين الأحزاب ، ولهذه اللجنة الحق بأن تعقد جلسات لمناقشة أي تشريع للحكومة فيما يتعلق بأي جانب من جوانب السياسة الذى يدخل فى نطاق اختصاصها . وبالرغم من تنبوء هذه اللجنة فقد ظلت السلطة التنفيذية محتفظة بالمبادرة فى حقل السياسة الخارجية .

الأحـــــزاب :

وبالنسبة للأحزاب فقد كمل الدستور الجديد بالنسبة للأحزاب السياسية مكانة أرفع من التى كانت لها فى الماضي ، فأصبحت قابضة على ناحية السلطة السياسية ، وأصبحت أيضاً تمارس مسئوليات كبيرة ومعقدة عن تلك التى كانت تعهد اليها فى فترة ما قبل الحرب ، هذا بالإضافة إلى أن هذه الأحزاب أصبحت تعمل فى مناخ من الحرية بعد أن تم إلغاء القيود عليها .

كما أن ماك آرثر قام بإزالة كافة العوائق التى تقف حائلاً دون حرية الاعتقاد والفكر ، وحرية الدين والاجتماع ، وتدعيم احترام حق الخطابة والنشء، وأخيراً إطلاق سراح بعض المعتقلين السياسيين الذين تضمنوا قادة الحرب الشيوعي . وفى خلل القانون الانتخابي الجديد تمتعت المرأة بالمساواة مع الرجل بحق الانتخاب . إذا تجاوز سن أي منهن العشرين عاماً . وحيث يوجد تعدد الأحزاب فإن كل فرد له حرية اختيار الانتماء إلى الحزب الذى يتفق وميوله .

وفى إطار هذا النظام الجديد استطاع الحزب الليبرالي فى أول انتخابات أجريت بعد الحرب العالمية الثانية ، أن يحصل على ١٩٣ مقعد ، والحزب التقدمي

على ٣٣ مقعد ، والحزب الاشتراكي على ٩٢ مقعد ، وفاز التعاونيون بـ ١٤ مقعد ، أما الحزب الشيوعي فلم ينل سوي خمس مقاعد ، وفى إطار الائتلاف الليبرالي التقدمي قامت الوزارة الأولى فى مايو ١٩٤٦ برئاسة " يوشيدا شيجوري " .

ولما كان أفراد الشعب يمارسون سيادتهم من خلال " الدايت " ، فقد أصبح المصدر الأعلى للسلطات وبالتالي المصدر الوحيد لتشريع القوانين ، ويتشكل كل من مجلسيه عن طريق الانتخابات مجلس النواب عضويته لمدة أربع سنوات ومجلس الشيوخ لمدة ست سنوات .

وفيما يتعلق بالسلطة التشريعية ، فقد أصبح لمجلس النواب القرار الأخير فيما يتعلق بالتشريعات الجديدة ، بمعنى أنه يمكنه التصويت على مشروع قانون مرة أخري إذا ما تم معارضته من مجلس الشيوخ . وبما أن رئيس الوزراء ووزراءه مؤولين بدورهم امام " الدايت " ورئيس امام الامبراطور ، فإنهم لابد وبالضرورة أن يكونوا أعضاء فى الدايت ، كما أنهم لابد وأن يكونوا من المدنيين وبقوة سلطتهم هذه ومكانتهم التى تدعمت بعد إصدار دستور اليابان الجديد ، أصبح يتم من خلالهم مراقبة الجهاز الإداري .

وهنا تجدر الإشارة إلى أنه قد تم تدعيم الاتجاه إلى اللامركزية بصورة قريبة جدا من النموذج الأمريكي ، وأهم علامة توضح هذا الاتجاه هى الغاء وزارة الحكم المحلي ، وتوزيع وظائفها على الحكام المنتخبين ، وبالتالي ازدياد قوة ونفوذ المجالس المحلية المنتخبة ، وأصبح بالتالي لكل منطقة القوة البوليسية الخاصة بها ، ونظام تعليم خاص ، وتم إقرار نوع من الضرائب المحلية . ورغم أن الوحدات المحلية المستقلة أصبحت أصغر من ذي قبل إلا أن أهم نتيجة شعرت بها البلاد من جراء ذلك هى أن درجة المشاركة الشعبية قد ازدادت ونمت عن ذي قبل ، حيث اتيحت فرصة مناسبة لكل وحدة فى ممارسة الديمقراطية فيما يتعلق بإدارة شئونها ، وكان ذلك من أهم مظاهر الإصلاح فى جانبه السياسي التى تمت بنجاح

كما أن الاتجاه الى اللامركزية ظهر أيضا فى فصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية وجعل الرقابة الإدارية على المحاكم من اختصاص المحكمة العليا

والتى يكون من اختصاصها أيضاً الرقابة الدستورية على القوانين ، وكان هذا بصورة موجزة ما يرمي اليه الهدف الأول من تغيير الدستور ، أما أم التغييرات الجذرية التى أضافها الدستور لمجريات الحياة السياسية اليابانية ، ألا وهى حق اليابان فى الحرب ، وعدم اللجوء اليها كوسيلة من وسائل الحد من المنازعات الدولية ، وتم النص على كل ذلك فيما يعرف بالمادة التاسعة من الدستور والتى أثيرت بسببها بعض المشاكل والاختلافات .

٢-الإصلاح الاجتماعي :

لم يقتصر الإصلاح الذى قامت به سلطات الاحتلال فى الفترة ما بين ١٩٤٥-١٩٤٧ بصفة خاصة على الإصلاح بشقه السياسي ، بل تعدى ذلك إلى العديد من الاصلاحات الاجتماعية والتى برزت على النحو التالي :

أ – قوانين العمل :

من أهم الإنجازات فى هذا المجال تلك المتعلقة بقوانين العمل وما نتج عن ذلك من إتاحة الفرصة لتكوين تكتلات عمالية قوية وإرساء قواعد ثابتة لعلاقات العمل ، وأنشئ اتحاد العمال فى عام ١٩٤٥ ، وفى عام ١٩٤٦ تم تشريع قوانين جديدة لعلاقات العمل ، والتى بموجبها أعطى العمال اليابانيين حق التنظيم والاحزاب وتبع ذلك صدور قوانين تحدد مستويات العمل خلال عام ١٩٤٧ ، والتى تضمنت تحكم التعويضات عند التعرض أثناء العمل .

ولم تأتي نهاية عام ١٩٤٨ إلا وتكونت لذلك ٣٤٠٠ وحدة بلغ عدد العمال المنتمين اليها حوالى ٧ مليون ، يمثلون ٤٠ % من قوة العمل الصناعية ، ورغم أن هذا العدد قد انخفض إلى ٥.٥ مليون نسمة خلال ١٩٤٩-١٩٥١ بسبب موقف الحكومة المضاد والمعادي للحركات اليسارية بشكل عام ، إلا أن هذا العدد قد ارتفع مرة أخري إلى ٦ مليون نسمة وظل ثابتا على هذا المستوي ، كما أن هذه الاصلاحات التى تمت فى ميدان قوانين العمل شجعت على تكوين الاتحادات مثل

" السوهيو " فى خلال عام ١٩٥٠ ، وذلك تحت رعاية القيادات الاشتراكية ، التى كان لها أكبر قدر من النفوذ داخل البلاد بعد المحافظين .

ب – الاصلاح الزراعي :

من أهم الجوانب الأخري فى مجال الاصلاح الاجتماعي – الاصلاح الزراعي – الذى بدأت أولى خطواته فى أوائل ديسمبر ١٩٤٥ ، وكان يهدف فى الدرجة الأولى إلى وضع أسس جديدة وعادلة لحيازة وتوزيع ملكية الأرض ، ورغم أن هذا القانون اعترض عليه فى بداية الأمر من قبل الدايت ، إلا أنه اضطر أخيراً لقبوله نتيجة الضغط الذى قامت به سلطات الاحتلال ، حتى تم اصدار تشريع خاص بإصلاح الأراضي فى أكتوبر ١٩٤٦ وأهم ما يرم إله هذا التشريع هو زيادة عدد الفلاحين المالكين .

ج– التعليـــــم :

يأتي بعد ذلك ما أحدثته سلطات الاحتلال من تغيير فى العملية التعليمية ، فقد قامت بإجراء تعديلات واسعة النطاق فى حقل التعليم ، والتى كانت تهدف إلى دعم النظام التعليمي ، أعلى أساس الحد من المركزية التى قام عليها ، وإلغاء الرقابة والمذهبة فى تلك العملية أيضا ، فقد أدركت قيادة الاحتلال أنه لا يمكن إجراء إصلاح شامل بدون التطرق لنظام التعليم ، وكانت أولىهذه الخطوات هى عمليات التطهير التى شملت أبعاد ما يقرب من ربع المدرسين وخبراء التعليم عن ممارسة هذه المهنة ، وذلك بسبب ما يعتنقون من تقاليد وعقائد تقوم على الغلواء فى القومية ، والتى رسختها فى نفوسهم ظروف الحرب ، وبالتالي فإن بقاءهم كان يعني تلقين الأبناء القيم العدوانية والإيمان بالحق الألهي للامبراطور ، وتمجيد الجنس الياباني ، وغير ذلك من التعاليم الراسخة لديهم ، ولم تكتف سلطات الاحتلال بذلك بل قامت بإعادة كتابة الكثير من المناهج وخاصة تلك التى كانت تهدف إلى تمجيد العسكرية اليابانية فى الماضي .

وبإلقاء نظرة فاحصة على النظام التقليدي للتعليم فى اليابان فسوف نجد أن كل فرد كان يصل الى مستوي مناسب من التعليم ، وكانت هناك فئة قليلة الحجم هى التى تصل إلى مستويات التعليم العليا . وبالتالى فقد اهتمت سلطات الاحتلال بتدعيم العملية التعليمية لليابان ، وفى سبيل ذلك قامت باعادة بناء العديد من المدارس التى تهدمت وتشييد الكثير من المدارس الجديدة وامدادها بالمدرسين المطلوبين لتحقيق هذا البرنامج الطموح والهدف منه .

ومن أجل دعم لامركزية التعليم الجامعي أصبح لكل منطقة جامعة خاصة بها ، كذلك تغيرت منهاجية التدريس ، وتم التركيز على تنمية عقلية مستقلة للطلاب ، ومن هنا فقد أحدث التعديل من وجهة نظر سلطات الاحتلال تغييرا جذرياً فى اتجاهات وقيم الشعب الياباني .

إلا أن وجهة النظر اليابانية كانت على عكس ذلك ومجملها أنه بالرغم من تفاعل أفراد المجتمع الياباني مع هذا الاتساع الجديد فى نظام التعليم إلا أن نظام التعليم الثانوي الذي أقرته سلطات الاحتلال يعد مفسد لنوعية التعليم .

أي أنه فى نهاية الأمر يري اليابانيون أن الإصلاحات التى قامت بها سلطات الاحتلال قد تكون جيدة بالنسبة لمستوي التعليم الابتدائي أو الإعدادي على مستويات التعليم العالي والجامعي فقد أصبح يتسم بفقدانه الاحترام التقليدي الذى كان يتمتع به فى سنوات ما قبل الحرب .

د – إصلاحات اجتماعية أخرى :

واخترقت الاصلاحات الحواجز الفاصلة بين طبقات المجتمع الاقتصادية ومختلف فئاته ، فتمت المحاولات القانونية لإلغاء نظام توريث الابن الأكبر والمحاولات الخاصة بتحرير المرأة ومنحها حق المساواة مع الرجل فى الانتخابات، وكذلك الأمر بالنسبة للميراث والطلاق، وشملت الاصلاحات أيضا طبقة الموظفين، فالقيت عليهم محاضرات عن الديمقراطية ، حتى يمكن تحريرهم من عقليتهم القديمة التى تتمثل فى القول السائر : " لنحترم الموظفين ونحتقر الشعب " . وبالتالى

نستطيع القول : بأن اليابان شهدت فى الفترة الأولي من الاحتلال ثورة اجتماعية شاملة .كانت تلك أهم خطوات المرحلة الثورية .

ثانياً : مرحلة دعم الانتعاش الاقتصادي لليابان (١٩٤٧- ١٩٤٩) :

فى هذه المرحلة من مراحل الاحتلال والتى تبدأ على وجه التحديد خلال سنة ١٩٤٧ تحول مجرى السياسة الأمريكية تجاه اليابان ، فالرغبة فى عرقلة نهضة وتنمية العدو المنهزم تم استيعابها من خلال العلاقات المتدهورة بين العالم الشيوعي والعالم الرأسمالي ، مما جعل من الضروري حتمية دفع اليابان نحو الأخذ بعملية التنمية والرخاء ، وكان لهذا التغيير أسباب متعددة بعضها داخلي والبعض الآخر خارجي ودولي .

يأتي فى مقدمة هذه العوامل نشوء بعض المتغيرات الجديدة أمام صانعي السياسة الخارجيةالأمريكية ، أثبتت خطأهم فى كثير من التصورات السابقة ، فقد ظهر لهم خطأ الاعتماد على الصين كدولة صديقة وديمقراطية وفقاً للمفهوم الأمريكي للديمقراطية . كذلك أوضحت هذه المتغيرات خطأ الاعتماد على التعاون مع الاتحاد السوفيتي بعد انتهاء التحالف معه ونمو ما يعرف بالحرب الباردة بينهما

أخيراً نلاحظ أثر ثقل التكاليف التى تتحملها الولايات المتحدة لإمداد اليابان لما تحتاج اليه ، فعلى سبيل المثال بلغت جملة المساعدات الأمريكية لليابان خلال عام ١٩٤٧ ما لا يقل عن نصف مليون دولار سنوياً ، وقد قوي ذلك رغبت الولايات المتحدة لدفع تقدم اليابان حتى ترفع عن كاهلها بعضاً من هذه النفقات الباهظة .

وبالنظر إلى وضع الاقتصاد الياباني فى هذه الفترة نجد أن عوامل التفكك والجمود قد اعترته عقب قرار الاستسلام بعد هزيمة اليابان أمام الحلفاء فى الحرب العالمية الثانية ، وبدت معالم الخراب والدمار واضحة فيما كانت تعانى منه اليابان من نقص شديد فى مصادر الوقود والمواد الخام ، وأصبحت وسائل النقل غير وافية بالغرض ، بالإضافة إلى انتشار التضخم المالي وضعف المعنويت السائدة بسبب بؤس العمال ومخاوف الرأسماليين .

فى بداية الأمر رأت قيادة الاحتلال حتى تدعم الوضع الاقتصادي المستقر لليابان ضرورة فرض الرقابة الاقتصادية على موارد البلاد ، وقامت بكسر احتكار ما يسمي بمؤسسة " الزايباتسو " كوسيلة لتحقيق نوع من اللامركزية فى القطاع الصناعي من الاقتصاد ، وعقب ذلك تم إصدار قانون اللامركزية الاقتصادية فى ديسمبر ١٩٤٧ ، كذلك أبعدت كل القيادات الصناعية التى كانت لها علاقة بقيام الحرب عن إدارة المشورعات ، إلا أن هذه السياسات ما لبثت أن تغيرت بسبب نمو المتغيرات التى سبق ذكرها ، وإذا بالولايات المتحدة تؤكد على ضرورة إعادة بناء اليابان والوصول بها إلى درجة مرتفعة من الرخاء الاقتصادي والاكتفاء الذاتي ، وبالتالي أهمل قرار حل مؤسسة " الزايباتسو " وبدأت سلطات الاحتلال تنظر بعين الرضا إلى بعض من أبعدوا فى حركة التطهير من السياسيين ورجال الأعمال ، وبدأت مرحلة جديدة من مراحل الاحتلال تسعي نحو تثبيت الأساس والانتعاش الاقتصادي لليابان .

كانت أولى الخطوات هى ما أبدته القيادة العليا لقوات الاحتلال " ماك آرثر " من اهتمام بمشكلات زيادة الانتاجية وتبدلت سياستها من مجرد استبقاء اليابان على قيد الحياة إلى سياسة تعزيزها اقتصادياً وتزويد الصناعة اليابانية بما تحتاج إليه من المواد الأولية ، وفى إطار ذلك تم وضع برنامج دودج للتثبيت والذى يتكون من تسع نقاط ، ورغم عدم ترحيب بعض الجها اليابانية بهذا البرنامج ، إلا أنه ساعد بدرجة كبيرة على إيقاف موجة التضخم التى اجتاحت البلاد . ففى عام ١٩٤٩ زار جوزيف دودج رئيس بنك ديترويت اليابان كمستشار اقتصادي وذلك لحث الحكومة على اتخاذ تسعة خطوات تؤدي فى مجملها إلى تخطيط سياسة للحد من التضخم الذى تعاني منه البلاد ، وقد اقترح دودج من أجل ذلك ضرورة العمل على تخفيض نسبة المعونات المالية التى تمنحها البنوك المركزية ، كما أنه أكد الحاجة إلى إيجاد ميزانية متوازنة ، وبفرض سعر محدد للصرف بالنسبة إلى " اللين" الياباني ، وقد صار اليابانيون بالفعل على خطوط هذه السياسة رغم أن بعض المصانع الصغيرة قد أغلقت نتيجة هذا البرنامج ، إلا أن هذه السياسة العلاجية قد أعطت دفعة قوية لرد اعتبار اليابان .

وجاءت الحرب الكورية التى اندلعت فى يونيو ١٩٥٠ لتزيد من مكانة اليابان الاقتصادية ، وكانت ذات ارتباط وثيق بما حدث من وفرة ورخاء اقتصادي سواء فى مجال الانتاج أوالتبادل التجاري ، وذلك يتضح من نقطتين هامتين :

اولاً : ما عاد على اليابان من أموال ضخمة نتيجة التعامل التجاري مع قوات الأمم المتحدة التى أحضرت معها ٢.٣٥٠ مليون دولار حتى نهاية الحرب الكورية .

ثانياً : زيادة نسبة الصادرات اليابانية حتى تستطيع الوفاء بالمتطلبات الدولية والتى ازدادت نسبتها أثناء الحرب ، وأدي ذلك إلى تراكم كبير فى احتياطات الدولار . وفى ظل هذه الظروف والمؤثرات الجديدة عاد معدل الإنتاج الصناعي إلى مستواه ، كما كانعليه الوضع أثناء عام ١٩٣٧ اي قبل نشوب الحرب العالمية الثانية ودخول اليابان طرف فيها ، ونتيجة لذلك ألغيت كافة القيودالتى تعترض سبل الإنتاج ، فخففت وأزيلت القيود المفروضة على الاحتكارات الكبري وذلك بعد أن تم القضاء على بعض العائلات المحتكرة ، وتركت التشريعات القانونية تفعل فعلها الطبيعي فى هذا الميدان .

توقفت الولايات المتحدة عن التشدد فى قضية التعويضات اليابانية لأن التجربة دلت على أن الاقتصاد الياباني ينوء بها ، وبالتالي كان يجب على الولايات المتحدة أن تتحملها عنه بصورة غير مباشرة ، وكذلك تم التركيز والاهتمام بالصناعات الثقيلة فى اليابان ، والاعتراف بأن مستقبل اليابان رهن لتلك العملية . ومن هنا كان لا يجوز اضعافها وتحميلها ما يتجاوز حدودها من أعباء التعويضات وأدي ذلك كله بالإضافة إلى بعض المؤثرات الخارجية للتعجيل بانتعاش اليابان الاقتصادي ، وإظهار قدرة المجتمع الياباني على بناء اقتصاده من جديد ، معتمدا على ما خلفته له ثورته الصناعية ن تقاليد وما كونته لديه من ملكات علمية تطبيقية ، فدلت الاحصاءات على أن انتاجية الصناعة الثقيلة والصناعات الكيماوية قد جاوزت أعلى ما بلغته قبل عام ١٩٤٥ ، وظلت التجارة الخارجية هى العقبة الرئيسية بسبب اختلال الميزان التجاري فلم يكن هناك مفر من الاعتماد على الولايات المتحدة للحصول على المواد الأولية والمساعدة الاقتصادية اللازمة .

وكان لهذه المساعدة فضل كبير فى تحقيق انتعاش اليابان الاقتصادي ، وقد جاءت عن طريق تموين قوات الاحتلال الأمريكية وسد حاجات القوات العسكرية فى الحرب الكورية ، وإمداد بعض المناطق الآسيوية الأخري بما تحتاج إليه ، وكان لهذه التطورات ردود فعل داخلية أهمها تحول موقف المحافظين من القوات الأمريكية فبعد أن كانوا يعتبرونها قوات أعداء باتوا ينظرون إليها كقوات حليفة لهم ، أما بالنسبة للجناح اليساري فلم يتغير موقف معاداته لقوات الاحتلال .

واتهمت الولايات المتحدة من جانب بعض الدول بأنها تمالئ اليابان أكثر مما يجب فى قضية التعويضات وقضايا أخري ، ولكن من الممكن القول بأن أهم انجازات هذه المرحلة هو اعادة بناء الصناعة الثقيلة وتوجيه الانتاج نحو تلبية حاجات أسواق البلاد المختلفة ، وخاصة الأسواق الآسيوية غير الشيوعية ، وكذلك عملت الولايات المتحدة على ذل كافة الجهود لاصلاح علاقات اليابان بأداء الأمس . وبالتالي نجد أن المناخ بهذا الوضع قد أصبح مهيأ للدخول فى مرحلة ذات سمات جديدة فى تاريخ اليابان بعد الحرب العالمية الثانية ، ألا وهى مرحلة التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية .

ثالثاً : مرحـلة التحـالف (١٩٤٩ – ١٩٥١) :

من أهم العوامل التى أدت إلى تغيير صورة اليابان فى مخيلة الولايات المتحدة فأصبح ينظر إليها على خريطة الاستراتيجية الأمريكية على أساس كونها حليفة بدل من عدو ، هو شعور السلطات الأمريكية عام ١٩٤٩ ، وخاصة بعد قيام الثورة الشيوعية فى الصين التى أدت إلى تعضيد مركز الاتحاد السوفيتي فى المنطقة ، إلا أن ضرر الاحتلال أصبح أكثر من نفعه ، وأن استمرار العلاقات السياسية والاقتصادية مع اليابان هو ضرورة للفريقين ، وهكذا بدات المحادثات بينهما وانتهت بمعاهدة الصلح التى عقدت فى سان فرانسيسكو ١٩٥١ ، وفى حقيقة الأمر فقد أدرك ماك آرثر منذ أول لحظة أن احتلال الولايات المتحدة

لليابان جب ألا يستمر أكثر من ثلاث سنوات ، لأنه قد يفقد قوته والغرض منه إذا ما استمر أكثر من ذلك .

ومن هنا بدأت الولايات المتحدة منذ صيف عام ١٩٤٧ باقناع حلفائها بضرورة الاتجاه للتسوية السلمية مع اليابان إلا أن هذه المحاولة قد باءت بالفشل نتيجة لعدم قدرة العقوي العظمي الأربعة على الوصول لصيغة مناسبة لعقد اتفاقية السلام مع كل من ألمانيا واليابان ، ومع معارضة الصين الوطنية لذلك أيضاً اكتفت الولايات المتحدة فى هذه الفترة بتقوية الاقتصاد الياباني ، وكان ذلك من أجل دواعى أمن الولايات المتحدة ، لأن قوة اليابان ضرورية من أجل الأمن الأمريكي فى الباسفيك إلا أن الاتحاد السوفيتي قد بدأ فى هذه الفترة استغلال الصراع القائم بين القوي الياسية داخل اليابان ، فقد دعا لعقد مؤتمر السلام من ناحية ، ومن ناحية أخري نجحت الثورة الشيوعية فى الصين ١٩٤٩ ، واعترفت كثير من الدول بها ، وفى مقدمتهم بريطانيا والهند ، فكان ذلك إيذاناً للولايات المتحدة بضرورة الاسراع بعقد اتفاقية سلام مع اليابان لأن ذلك سوف يكون السبيل الوحيد للتصدي للمد الشيوعي فى المنطقة ، كما أن منح اليابان الاستقلال برضا الولايات المتحدة سوف يحافظ على استمرار حصول الأخيرة على تسهيلات وقواعد عسكرية فى البلاد، كما أنه سوف يمنع اليابان من الاتجاه إلى اي من قطبي الكتلة الشيوعية (الاتحاد السوفيتي أو الصين) ، ولا يمكن لكل هذه الأغراض أن تتحقق مع استمرار احتلال اليابان .

لقد دفع مجري الأحداث فى الصين وما تبع ذلك من اندلاع الحرب الكورية ١٩٥٠ إلى أسراع وزارة الخارجية الأمريكية بإعداد مشروع لاتفاقية سلام مع اليابان ، وبعد عزل ماك آرثر فى أبريل ١٩٥١ أصدر الرئيس " هاري ترومان " قرارا بترشيح " جون فوستر دالاس " مندوب لأمريكا الدائم بالأمم المتحدة فى ذلك الوقت للتفاوض بشأن ذلك ، ثم بدأت مباشرة المباحثات بين " يوشيدا " رئيس الحكومة اليابانية ودالاس من أجل التمهيد لعقد معاهدة سلام .

وبذل دالاس جهوداً مكثفة من أجل التوصل لعقد مؤتمر للسلام يتم فيه دعوة كافة الأطراف التى يهمها الأمر ، والتى كانت فى حالة حرب مع اليابان وعددها

ما يقرب من ٥٤ دولة ، وتتضح جهود دالاس أيضاً فيما قام به من محاولات عديدة لاقناع كافة الأطراف الحليفة مع الولايات المتحدة بالصيغة المقترحة لمشروع الاتفاقية . فبالنسبة لبريطانيا العظمي فقد استطاع دالاس أن يقنعها بالابتعاد عن ضرورة طرح العديد من القيود الاقتصادية على اليابان فى اتفاقية السلام هذه ، أما فيما يتعلق بتمسك بريطانيا بضرورة تمثيل حكومة الصين الشعبية فى المؤتمر والاعتراف بها ، فقد استطاع دالاس إقناعها بانه من الأفضل فى هذه الحالة أن تترك لليابان حرية الاختيار بعد توقيع المعاهدة وذلك بصدد اعترافها باي من الحكومتين اللتين تمثلان الصين ، وفى سبيل توطيد دعائم مشروع الاتفاقية استطاع دالاس أن يضم استراليا ونيوزيلاندا لصفه ، وأن يوقع معاهدة أمن معه " أنزوس " ، هذا بالإضافة لعقد معاهدة دفاع وأمن متبادلة مع الفلبين ، كثمن لموافقتها على مشروع دالاس وخاصة أنها احدي الدول التى عانت من الاعتداء الياباني .

لقد تمكنت الولايات المتحدة بذلك من الحد من أهمية الاعتراضات التى تقدم بها الاتحاد السوفيتي ، وخاصة فيما يتعلق بضرورة تمثيل الصين الشعبية فى المؤتمر واعتراف الحكومة الأمريكية بها ، وفى نهاية الأمر نجحت الولايات المتحدة فى الحصول على موافقة أغلبية الحكومات وحضور ٤٨ دولة هذا المؤتمر بخلاف اليابان ، أما الهند وبورما فلم يحضرا المؤتمر بسبب بعض الخلافات بينهما وبين حكومة اليابان بشأن قضية التعويضات ، كذلك لم تحضر يوغسلافيا المؤتمر ، أما بالنسبة لكل من الصين الشيوعية والوطنية فلم توجه اليهما الدعوة للحضور وأخيراً فإن إيطاليا لم تدع للمؤتمر لكونها من دول المحور . ورغم حضور الاتحاد السوفيتي المؤتمر إلا أنه امتنع عن توقيع هذه الاتفاقية بعد خطاب عنيف للمندوب السوفيتي آنذاك " جروميكو " والذى هاجم فيه بشدة الاتفاقية ، وكان لهذا الخطاب تأثيره على كل من بولندا وتشيكوسلوفاكيا إذ امتنعت كل منهما عن التوقيع ، وتم التوقيع على معاهدة الصلح مع اليابان فى يوم ٨ سبتمبر ١٩٥١ ، إلا أن هذه الاتفاقية لم تدخل حيز التنفيذ إلا بعد ايداع وثائق التصديق عليها فى ٢٨ أبريل ١٩٥٢.

تضمنت معاهدة سان فرانسيسكو انهاء حالة الحرب بين اليابان والحلفاء ، كما اعترف الحلفاء فيها بسيادة اليابان الكاملة على أراضيها التى أعيد تحديدها لتقتصر على الجزر الأربعة الرئيسية وبعض الجزر الصغيرة المجاورة ، ولقد وافق الحلفاء بموجبها على سحب قواتهم من اليابان ، كما أعلنت اليابان من خلالها عن تخلها عن أي حقوق خاصة لها فى كوريا وفرموزا وبسكادور وجزر كوريل وجزء من سخالين ، ووافقت اليابان على قبول الأحكام التى تصدرها محاكم الحلفاء على مجرمي الحرب ، وكذلك على تعويض ضحايا الاعتداءات التى قامت بها ضد الشعوب الأخرى .

وفى ٨ سبتمبر ١٩٥١ تم التوقيع على حلف الأمن بين اليابان والولايات المتحدة ، ودخل حيز التنفيذ فى أبريل ١٩٥٢ بعد التصديق عليه ، وبموجبه سمحت اليابان للولايات المتحدة بأن تحتفظ بقوات مسلحة برية وبحرية وجوية فى أراضيها ، أو بالقرب منها لصد أي هجوم يقع على اليابان ، وينتهي هذا الحلف عندما تشعر أي من الدولتين بأن الأمم المتحدة أو غيرها من الأجهزة الدولية قادرة على حماية وسلام منطقة اليابان .

وقد نصت اتفاقية الأمن المتبادل بين اليابان والولايات المتحدة الإشارة إلى أنها معقودة فى إطار ترتيبات الأمن الجماعي للدفاع عن النفس التى نص عليها ميثاق الأمم المتحدة (مادة ٥٢) ، وأوضحت الاتفاقية أيضاً أن القوات الأمريكية فى الأراضي اليابانية وفى المناطق القريبة منها ، سوف تستخدم فى المحافظة على الأمن والسلام الدوليين فى الشرق الأقصي ، كما سوف تستخدم فى المحافظة على أمن اليابان من أي اعتداء خارجي أو داخلي أو أ اضطرابات قد أي قواعد أو صلاحيات من أي نوع أو السماح بمناورات بحرية أو جوية أو أرضية القوة ثالثة دون موافقة الولايات المتحدة .

وقد شعر الكثير من اليابانيين بخطورة تواجد هذه القواعد الأمريكية بموجب اتفاقية الأمن لأن مثل هذا الحلف قد يعتبره الاتحاد السوفيتي موجها له ، ومن ثم ينظر لليابان كدولة معادية ، وقد أشارت هذه القضية نقاشاً طويلاً وطرحت من أجل ذلك العديد من التساؤلات أيهما الوضع الأفضل بالنسبة لليابان هل تعقد

مجموعة اتفاقات دولية يعترف فيها بحياد الأراضي اليابانية ؟ على أن توضع هذه الاتفاقيات تحت اشراف الولايات المتحدة إذا لزم الأمر ، أم أن اليابان ما زالت بحاجة للدفاع عن نفسها ، ولذلك بحق لها أن تنشأ قوات دفاعية تعتمد فى إنشائها على الولايات المتحدة ، إلى أن تستطيع أن تأمن درجة ما من الاكتفاء الذاتي ؟

وحبذت الأحزاب اليسارية الراي الأول بن تظل اليابان محايدة كما أيدت استيفاء مادة الدستور التى تحظر الحرب على اليابان وعارضت بشدة منح الولايات المتحدة قواعد فى اليابان بعد الاستقلال أو عقد معاهدة أمن متبادل معها ، أما المحافظون فكاونوا من المؤيدين وإن كانت لهم بعض التحفظات حول المعاهدة لأنها تترك لهم الكثير من القضايا دون تسوية ، فالكتلة الشرقية لم توافق عليها وأصبح يقع على عاتق اليابان أن تتفاوض مع الاتحاد السوفيتي حول حقوق الصين والحدود الشمالية ، أما الوضع بالنسبة للصين الشعبية فيتضح فى مهاجماتها لمعاهدة سان فرنسيسكو عام ١٩٥١ وكذلك معاهدة الأمن المتبادل بين اليابان والولايات المتحدة واعترتهما تهديدا للسلام ، ومواصلة لسياسة إخضاع اليابان وربطها بالولايات المتحدة ، وهما بذلك مجرد حيلة قانونية لايجاد مبرر شرعي لاحتفاظ الولايات المتحدة بقواعدها وقوانينها العسكرية فى اليابان بالقرب منها .

وهكذا مرت اليابان بمراحل التحول فى ظل الاحتلال العسكري الأمريكي من الثورية إلى البناء والإصلاح إلى التحالف الياباني الأمريكي الذى يمثل مرحلة مهمة من مراحل العلاقات اليابانية الأمريكية .

الهوامش

- روبرت ب. هل : اليابان القوة الصناعية فى آسيا ، ترجمة د . راشد البراوي ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٦٦ ، ص ٦ .

٢- الميجي: الاسم الذي أطلق على الامبراطور موتسهيتو (١٨٦٨ - ١٩١٢) عندما تولي الحكم .

٣- دول المحور : هم اليابان وألمانيا وايطاليا

4- Mish , Jan : The Story Of Japan , Faber & Faber , London , 1968 , P. 192 .

5- Eto , Jun : A nation Reborn A short History of postwar Japan , International Society For Educational Information , Tokyo , 1974, P. 7

6-Nish , Jan , Op. Cit. , P. 192 .

7- Nelson , Blake : Oscar Theodore , The United States In Its World Relations , MeGraw Hill Book Company , New York , 1960 , P. 780 .

8- Grenville , J. : A History &GuidWth Texts , The major International Treaties 1914—1973 , Nuthum& Co. Ltd ., London , 1974 , PP. 268-272 .

9- Scalapino , Robert A. : The United States and The Far East , The U.S. and Japan , Columbia University Press , New York , December 1956 , PP. 40-42 .

10- Weindenfeld , W.G. : The Modern History Of Japan , Shewal Press London , 1963 , P. 281 .

١١- روي مكريدس : مناهج السياسة الخارجية فى دول العالم ، ترجمة د . حسن صعب ، بيروت ، مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر ، ١٩٦٦ ، ص ص ٤٧٧-٤٧٨ .

11-Storry , Richard : A History Of Modern Japan m Penguin Books , London , 1957 , PP. 240-250 .

12- Eto , Jun , Op.Cit. , PP. 15-16 .

13- Storry , Op. Cit. , PP. 251-253 .

١٤- روي مكريدس : المرجع السابق ، ص ص ٤٨١-٤٨٢.

١٥- كذلك الوضع فى حالة اقرار الميزانية ، فهى تصبح قانونا بعد ثلاثين يوما من تمريرها على مجلس النواب .

16-Weindenfeld , W.C. : Op.Cit. , PP285-286 .

17- Weindefeld , W.G. : Op.Cit., P. 286 .

18- Michael Franz : Op. Cit. , PP 589 - 590 .

19- Michael , Franz : Op.Cit. , PP. 590-591 .

20- Eto , Jun : Op., Cit. , P. 15 .

21- StorryRichard :OP.Cit. , P. 253 .

22- Weindefeld , W.G. : OP.Cit., P. 300 .

23- Michael , Franz : Op.Cit ,P. 588 .

24- Nish , Ian : OP.Cit , P. 199-200 .

٢٥- روي مكريدس : المرجع السابق ، ص ص ٤٨٥ - ٤٨٧ .

26- Michael , Franz : Op.Cit., P. 596 .

٢٧- أي حكومتا الصين الشعبية أو الصين الوطنية " فورموزا " .

28- Grenville :Op.Cit., P. 268-272 .

29- LongsmanWalter : The World Since 1919 , The Macimillan Company , New York , 1954 , PP. 688-694 .

30- Ibid , P. 283-287 .

٣١- روي مكريدس : المرجع السابق ، ص ص ٤٨٧ - ٤٨٩ .

32- Dangerfield ,Royden : The New Japan , Headline Series , No . 102 , November , December , New York , 1953 , P. 171 .

المراجع

١) روبرت ب. هل : اليابان القوة الصناعية فى آسيا ، ترجمة د . راشد البراوي ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٦٦ .

٢) روي مكريدس : مناهج السياسة الخارجية فى دول العالم ، ترجمة د . حسن صعب ، بيروت ، مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر ، ١٩٦٦ .

٣) كذلك الوضع فى حالة اقرار الميزانية ، فهى تصبح قانونا بعد ثلاثين يوما من تمريرها على مجلس النواب .

٤) هذه المادة التى فرضته فى دستور اليابان كانت نتيجة لاتفاق وجهتي نظر كل من " شيدهيرا " رئيس وزراء اليابان مع جنرال ماك آرثر ، أما الفقرة الثانية المكملة والموضحة للفقرة الأولي قام بإدراجها د. أشيدا – أحد أعضاء مجلس النواب والذي أصبح رئيس وزراء فيما بعد عام ١٩٤٨ .

5) Dangerfield ,Royden : The New Japan , Headline Series , No . 102 , November , December , New York , 1953 , P. 171 .

6) Eto , Jun : A nation Reborn A short History of postwar Japan , International Society For Educational Information , Tokyo , 1974 , P. 7 .

7) Grenville , J. : A History &GuidWth Texts , The major International Treaties 1914—1973 , Nuthum& Co. Ltd ., London , 1974 , PP. 268-272 .

8) LongsmanWalter : The World Since 1919 , The Macimillan Company , New York , 1954 , PP. 688-694

9) Mish , Jan : The Story Of Japan , Faber & Faber , London , 1968 , P. 192 .

10) Nelson , Blake : Oscar Theodore , Op.Cit. , P.730 .

11) Nelson , Blake : Oscar Theodore , The United States In Its World Relations , MeGraw Hill Book Company , New York , 1960 , P. 780 .

12) Nish , Ian : OP.Cit , P. 199-200 .

13) Scalapino , Robert A. : The United States and The Far East , The U.S. and Japan , Columbia University Press , New York , December 1956 , PP. 40-42 .

14) StorryRichard :OP.Cit. , P. 253 .

15) Weindenfeld , W.G. : The Modern History Of Japan , Shewal Press , London , 1963 , P. 281 .

16) Storry , Richard : A History Of Modern Japan m Penguin Books , London , 1957 , PP. 240-250 .